نظمها التجمع الديمقراطي للجمعيات المغربية بايطاليا

الحماية القانونية لأطفال الطلاق بإيطاليا لا تغري القنصلية المغربية ببولونيا

قاعة الاجتماعات التي احتضنت الندوة عضت بالحاضرين الذين فاق عددهم 320 فردا

ميلاد مرصد المهاجرين بإيطاليا

على هامش اليوم الدراسي الذي احتضنته مودينا، تم الإعلان عن تأسيس المرصد الاجتماعي والثقافي بإيطاليا، تتحدد مهمته في توثيق كل المجالات المتعلقة بالمهاجرين المغاربة بإيطاليا. هذا المرصد سيكون مفتوحا لكل الفاعلين، نساء ورجالا، وأيضا للشركاء الإيطاليين. كما التزم مؤسسوا المرصد بإصدار تقرير سنوي باللغتين العربية والإيطالية لتستانس به كل الأجهزة العمومية بالمغرب وإيطاليا.

لم يكن 25 مارس 2012 يوما عاديا، فقد عرف إضافة ساعة إلى التوقيت بإيطاليا، وأيضا إضافة إنجاز نوعي في العمل الجمعوي، حيث نظم التجمع الديمقراطي وبشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة بالخارج ومجلس الجالية يوما دراسيا تطرق لموضوع: الحماية القانونية لأطفال الطلاق بإيطاليا بمدينة مودينا (شمال إيطاليا)

حسن شاكر

كانت دواعي فتح باب النقاش مستفزة، حيث ارتفاع معدلات الطلاق بين صفوف الجالية بشكل كبير ومشاكل عديدة تهدد بانهيارعائلات كثيرة، وأيضا إشكالية الاختصاص النوعي، جعلتنا نطرح أسئلة عديدة تتعلق بمعايير تحديد النفقة حسب القدرة الشرائية بين المغرب وإيطاليا، والحضانة وأطفال الزواج المختلط.. وهل هناك اتفاقيات ثنائية بين المغرب وإيطاليا تنظم كل هذه المراكز القانونية؟

لم تسعف قاعة المؤتمرات بالفندق كل الحضورالذي فاق المتوقع (تجاوز 320 شخصا)، وبرز الحضورالنسوي بشكل لافتت حاملا دلالة عميقة لبحث الجالية عن أجوبة لأسئلة معلقة منذ مدة طويلة تتمحور أساسا حول تطبيق القانون الإيطالي، حيث ازداد أو يعيش أطفال الطلاق، أو تطبيق مدونة الأسرة، لأن الأطفال مغاربة وعقد الزواج مغربي. كل المؤسسات والشخصيات الحاضرة أجمعت على أهمية الموضوع وتعقيده، وهكذا ركزت فرانشيسكا ماليتي . (مندوبة عمدة مدينة مودينا في الشؤون الاجتماعية والصحية والسكنية) بعد تقديم الشكر للوزارة الوصية ولمجلس الجالية وللجهة المنظمة على أهمية الموضوع وأهمية لقاءات التواصل بين الادارة المحلية والجالية، أن الاشكالية التي يطرحها موضوع اللقاء مهمة، لأن الجالية المغربية هي الأولى عددا بالمدينة، لتتأسف ماليتي بعد ذلك لغياب اتفاقية بين المغرب وإيطاليا تخص حقوق الأسرة والتطبيق الصحيح للتشريعات الخاصة بالطلاق والنفقة. وذكرت أن العلاقة مع قنصلية بولونيا في السنوات الماضية لم ترق إلى التعاون الفعال، خاصة في موضوع القاصرين غير المرافقين أو المواضيع المتعلقة بالقاصرين، خاتمة رغبتها في تعاون مستقبلي بين الوزارة الوصية وقنصلية بولونيا من أجل تقديم أجوبة لانتظارات الجالية المغربية المقيمة بالمنطقة.. أما أنا ريغي (المديرة المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية والتربوية) فقد أكدت أن مصلحتها لا تقوم بسحب الأطفال من عائلاتهم كما هو شائع، ولكن بإبعادهم تطبيقا لقرار المحكمة. وأضافت أنه في حالات الألم كالطلاق والتفريق أو هجرالزوج، فإن مصلحتها تحمي الأطفال والنساء أيضا، وذكرت أن الآباء ملزمون بنفقة الأبناء حتى بعد الطلاق أو التفرقة، لتختم كلمتها بأن نظام كفالة الاطفال يسمح للعائلات الكفيلة بالحصول على مبلغ مقابل هذه الكفالة.. فيما جاءت كلمة المحلل الإيطالي في الطب النفسي سان جورجي الذي أسهب في الحديث عن قيم الأسرة والطلاق كتدخل جراحي في أحيان كثيرة له نتائج مهمة.. لتأخذ بوشرى الدويبي عن القطب القانوني في الوزارة المكلفة بالمغاربة بالخارج الكلمة وتسهب في رصد وتحليل المشاكل المطروحة كفصل الأطفال عن عائلاتهم، وأيضا المشاكل الإدارية المتعلقة بالموافقة على جوازات السفر للأطفال، دون أن تغفل الحديث عن الحماية القانونية التي تشمل التوجيه والإرشاد، وأيضا المساعدة القضائية كتنصيب محام مثلا.. أما القاضي مزاري أحمد عن الوزارة المكلفة بالجالية، فقد أبرز أوجه التوافق بين مقتضيات المادة 186 من مدونة الأسرة والمادة 155 قانون الأحوال الشخصية الإيطالية فقد جعلتا معا مصلحة المحضون بعد الفراق أو الطلاق فوق كل اعتبار ديني أو عرقي، موضحا أن هذا التقارب من شأنه الدفع لابرام اتفاقية قضائية بين المغرب وإيطاليا لتذليل الصعاب وإيجاد الحلول العالقة بعد الطلاق، خاصة في الزواج المختلط. كما عرج على إشكاليات اختطاف الأطفال، خاصة في الزواج المختلط والحرمان من السفر وتنظيم الزيارات وتجريد من الوثائق وقضايا الجنسية والنسب والحالة المدنية وكيفية تذييل الأحكام الأجنبية بالصيغة التنفيذية. في حين كانت مداخلة مدير نشر «الوطن الآن» عبد الرحيم أريري مركزة وعميقة تناولت تغييب موضوع الهجرة والمهاجرين من أجندة الدولة، والتغييب يظهر من خلال البرنامج الحكومي وقانون المالية.. وأضاف أن البرنامج الحكومي لم يتضمن سوى فقرة يتيمة طاعنة في لغة الخشب مخصصة للهوية والدين عن المهاجرين دون الحديث عن الحقوق المهضومة. أما قانون المالية الذي تعطل ثلاثة أشهر فلم يرصد أي غلاف للمهاجرين لتعزيز القنصليات وإضافة الموارد البشرية بها أواقتناء العقارات لبناء المراكز الثقافية والدينية والاجتماعية للمهاجرين.. كما أن البرنامج الحكومي لم يتطرق إلى غياب متابعة جدية من السلطات العمومية لقضايا الأطفال المنحدرين من الهجرة عامة، فبالاحرى أن يكون هناك اهتمام بأطفال الطلاق.. أما كلمة ممثل مجلس الجالية إدريس الجبالي، فأثنى على أهمية الموضوع. وفتح باب المناقشة بعد ذلك مع الحضور الذي أمطر كل من القاضي مزاري والأستاذة الدويبي بوابل من الأسئلة والحالات الحقيقية التي تحتاج إلى متابعة من طرف المسؤولين المغاربة. وللإنصاف فقد أبدى كل من مزاري والدويبي استعدادا كبيرا للاستماع والتوجيه وقدرة كبيرة على الإنصات حتى بعد الندوة وخلال الأنشطة الفنية والتراثية التي عرفها نفس اليوم. لكن وفي ظل كل هذا الإشعاع تبقى النقطة المظلمة الوحيدة هي غياب التمثيلية الدبلوماسية في هذا اللقاء، رغم أن الدعوة وجهت لهم يوم 15 مارس، غياب توقف عنده الحضور سواء رجالا ونساء منتقدين عدم تواصل القنصلية مع المهاجرين.. كما شاطرتهم نفس الانتقاد السلطات الإيطالية الحاضرة في اللقاء..

حسن شاكر وفرانشيسكا ماليتي

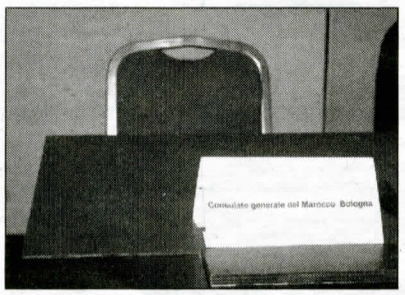

مقعد قنصل بولونيا الذي ظل فارغا

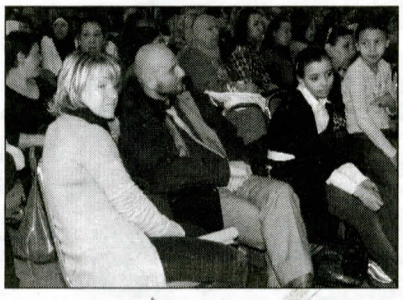

سان جورجي وبجواره أناريغي

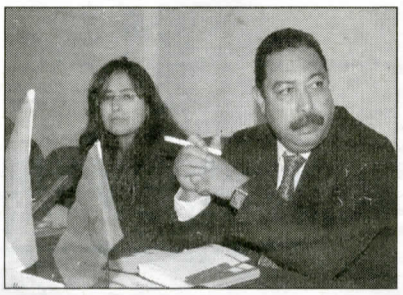

الأستاذ أحمد مزاري رفقة بشرى الدويبي

التجمع الديمقراطي للجمعيات المغربية بايطاليا